



تقرير مركز أبعاد : ٢٠١٤ الحصاد المر لفشل السياسة في الانتقال وسيطرة جماعات السلاح والعنف

يعتبر عام ٢٠١٤ عام الحصاد المر لفشل سياسات الأنظمة المتعاقبة في حكم اليمن منذ قيام الثورة اليمنية في ١٩٦٢م في بناء دولة المؤسسات والقانون من خلال معايير وطنية تستند إليها أداء هيكلها العسكرية والمدنية.

لقد كان ٢٠١٤ عام فشل الانتقال السياسي للسلطة، وسقوط الخيارات السلمية تحت اقدام الميليشيات والجماعات المسلحة، ما جعله عام الدماء وهو العام الأكثر سوء في تاريخ اليمنيين وصراعاتهم، ويعد عام نزيف الدم اليمني، وعام سقوط الدولة وعام العنف والسلاح.

أكثر من ٧ ألف يمني لقوا مصرعهم هذا العام، أي حوالي ثلاثة اضعاف قتلى عام ٢٠١١م، حين خرج الشباب في ثورة سلمية ضد نظام علي عبد الله صالح، وخسرت المؤسسة العسكرية لوحدها هذا العام أكثر من ألف شهيد ن أبنائها، حوالي ٦٠٠ منهم قتلوا على يد الحوثيين اثناء مهاجمتهم للمعسكرات وإسقاط المحافظات، كما أن حوالي ٤٠٠ قتلوا على يد القاعدة وجماعات مسلحة ٧٥% من هذا الرقم قتلوا في عمليات اغتيال وتفجيرات وهجمات مباغته للمعسكرات والنقاط العسكرية.

وقتل من المدنيين العام المنصرم أكثر من ألف ومائتين شخص هذا العام، في صراعات وحروب وهجمات واغتيالات دشنتها جماعات العنف والسلاح مباشرة بعد اختتام مؤتمر الحوار الوطني مطلع العام في ٢٥ يناير مطلع هذا العام.

وقد خسر تنظيم القاعدة (٤٠٠ - ٥٠٠) من افراده، بينهم حوالي ١٠٦ لقوا مصرعهم خلال ٢٦ غارة جوية للطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، والتي راح ضحية تلك الطلعات ٦ مدنيين بينهم ثلاثة أطفال.

لا توجد معلومات دقيقة عن ضحايا جماعات الحوثي في حروبها المفتوحة تحت شعار المسيرة القرآنية والتي ابتدأتها في دماج مطلع العام ٢٠١٤م ووصلت بها إلى مشارف تعز بعد أن مرت من الحديدية وحجة والمحويت وريمة وصنعاء ودمار وإب، ولا زالت مستمرة في رداع بالبيضاء، وربما ستكرر هذه المسيرة هجماتها على المناطق الشرقية النفطية للسيطرة على مارب والجوف تحت لافتة حماية منشآت الدولة ومعسكراتها وملاحقة المخربين والإرهابيين، ويتوقع استخدام جيش الدولة وطائراتها هذه المرة لمهاجمة هذه المناطق التي انكسروا في ثلاث حروب مع قبائلها منذ ٢٠١١م.

المعلومات الصحفية كأقل تقدير تضع رقما مخيفا لقتلى الحوثيين هذا العام، فالصحافة رصدت حوالي ٣ ألف قتيل، بينما تقديرات رصد مركز أبعاد تقول ان حوالي خمسة آلاف قتيل من مسلحي الحوثي لقوا مصرعهم في حروبها في أماكن متفرقة بالذات تلك التي قاومت هجماتهم في دماج وحاشد وعمران وصنعاء وإب ورداع، كما أن هناك تقديرات غير رسمية أكثر من هذا الرقم مشيرة إلى أن غالبيتهم من اليافعين والأطفال الذين تم تجنيدهم حديثا.

وتتشكل خارطة خسائر الحوثيين البشرية كالتالي: حيث خسر الحوثيون في محافظات مارب والجوف وعمران حوالي ألفي قتيل، ومثلهم في العاصمة صنعاء ومدن أخرى مثل الحديدية وإب، وحوالي ألف قتيل منهم سقطوا في حروب رداع بالبيضاء.

الرئيس هادي وفشل الانتقال السياسي

من أهم سمات هذا العام أنه حدد مصير الرئيس عبد ربه منصور هادي السياسي والعسكري بعد فشله في قيادة الانتقال السلمي رغم التضامن والدعم غير المحدود الذي قدمه له الشعب اليمني والمجتمع الإقليمي والدولي.

فشل الانتقال على يد الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني المشكلة من الأحزاب السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية، لها أسباب متعددة، ولكن ضعف شخصية الرئيس وتردده في اتخاذ القرارات، وعدم امتلاكه لرؤية وطنية أو خبرة اجتماعية خاصة بما يتعلق بالمجتمع القبلي الذي تعمد تهميشه مع بدايات حكمه وعدم تمثيله في مؤتمر الحوار الوطني، وانشغاله بصراعات واستقطابات مع الرئيس السابق داخل منظومة الحزب والدولة، كان لها الأثر الأكبر في خلق بيئة حاضنة لتحالفات سياسية واجتماعية وضعت يدها مع يد الجماعات المسلحة لإسقاط ما تبقى من رمزية الدولة.



كما ان من أهم الأسباب التي سرعت بسيطرة الميليشيات المسلحة على الدولة هو الفشل الاقتصادي في تحقيق أدنى متطلبات الحياة للمواطنين اليمنيين، وتراجع خدمات الكهرباء والماء والصحة والتعليم، وقبل ذلك ضعف المنظومة الأمنية والعسكرية أمام توسع الصراعات وانتشار الفوضى.

بل إن الرئيس هادي فقد الثقة في الشارع اليمني، فقد كانت بعض قراراته متناقضة وتقدم تبريرات لإسقاط المسلحين للدولة، فبينما كان يطلب دعماً شعبياً ويخرج مئات الآلاف في مظاهرات مؤيدة له، يصدر قرارات تزيد من المتحالفين ضد الدولة.

وحين كان اليمنيون يعانون من ظروف اقتصادية سيئة، تنعدم المشتقات النفطية من الأسواق لأشهر، دون اتخاذ إجراءات، ويزيد من المصيبة أن تتبعها قرارات للرئيس برفع الدعم عنها نهائياً، ما ساعد الحوثيون الذين كانوا يحاصرون صنعاء على عقد تحالفات قبلية لإسقاط الدولة، وهي تحالفات شبيهة لتلك التي أدت إلى إسقاط محافظة عمران ومعسكراتها في أغسطس.

وفيما كان الرئيس يعلن عن حشد القوات لحماية صنعاء، لم يصدر أي قرار بإنشاء غرفة عمليات عسكرية، ولكنه كان يصدر قرارات عسكرية ومدنية تمكن قادة متحالفين أو قريبين من الجماعات المسلحة في أجهزة الدولة.

انشغل الرئيس قليلاً بترتيب أوراقه في الجنوب ونجح على الأقل في تخدير جماعات الحراك الانفصالي، وسحب البساط من تحت قادته التي انحسرت شعبيتها.

لكن على العكس في الشمال، فقد ساهمت رؤيته التهميشية للقبيلة في تسليم البلد لتحالف قبلي مع الحوثيين في شمال الشمال الذي كبر ككرة الثلج المتدرجة حتى أسقط العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر، وأسقط معها مدن ومعسكرات ودولة.

لم ينظر الرئيس على ما يبدو لعواقب تمدد الحوثيين منذ بدء هجومهم على دماج مطلع العام، وهو يمتلك أوراقاً متعددة محلية وإقليمية ودولية لمنعهم من الوصول إلى صنعاء، أهمها ثلاثة قرارات لمجلس الأمن، ولكنه لم يطلب من المجتمع الدولي حتى تفعيلها.

يبدو أن الرئيس كان ينظر محلياً من خلال ضرورة تقديم خدمات للحوثيين كمقدمة للتحالف معهم حتى يتسنى له تفكيك تحالفهم مع خصمه صالح، وإقليمياً كان يستغل توجهات الجوار الخليجي في إضعاف تيار الثورة والإسلام السياسي للحصول على الدعم السياسي والمالي.

أما أمام المجتمع الدولي كان الرئيس يلعب على ورقة خطيرة وهي ضرورة تصفية الفاسدين للتمهيد لدولة مدنية، وأيضاً قصصاً أدرع النافذين القريبين من المملكة العربية السعودية بحجة أنها لا تقبل بمشاركة الحوثيين في الدولة، ولا ترغب في استقرار سياسي في اليمن، وعلى رأسهم قيادات عسكرية مثل اللواء علي محسن الذي وضعه كمستشار عسكري وأمني ورفض إقالته، لضمان استمرار كل تلك المبررات.

لم ينطلق الرئيس هادي من المسؤولية الوطنية كمسؤول أول في عملية الانتقال، ولكنه انطلق من مسئولية شبيهة بدور حارس غابة يعتقد أن فيها وحوش وحيوانات مفترسة فقط، فترك اهتمامه بترتيبها من الداخل وتوقف عن التدخل لمنع الصراعات فيها، وانشغل بتجريب زلاقات بوابة الهروب.

كان يمكن للرئيس بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ أن يركز على استراتيجية وطنية جامعة لا تترك فراغات سياسية وعسكرية واجتماعية ورائها، ولكن سقوط العاصمة على يد الميليشيات أفقده الثقة والدعم، وبدأت الشكوك فيه باتجاهين إما يريد تأسيس حكم عائلي له، أو أنه يدعم مشاريع انفصالية في الشمال والجنوب بشكل مندرج، أما احتمالية توجهه لبناء دولة مدنية وإنهاء الصراعات فقد أصبح من الخيارات التي سقطت بسقوط مخرجات الحوار الوطني تحت سلاح الميليشيات بعد أن كانت آخر أمل لليمنيين المناصرين والمعارضين له.

المؤتمر وتحالفات القبيلة



لم يتمكن المؤتمر الشعبي العام من تجاوز حالة الصدمة التي تعرض لها في ٢٠١١م بعد أكثر من ثلاثة عقود منفردا بالدولة وأدواتها.

لقد كان للمبادرة الخليجية التي وضعت خارطة الانتقال السياسي، الأثر الأكبر في عدم توجه الخصوم لاجتثاث هذا الحزب الذي استطاع من خلال تحالفات نسجها بين منافذ القوة في الدولة ومنافذ القوة في المجتمع من خلال القبيلة أن يكون موجودا في عموم الجمهورية اليمنية.

ومنذ ٢٠١١م أصبح المؤتمر في دائرة الاستقطابات بين الرئيس السابق والحالي كما هو حال المؤسسة العسكرية، وهذا ما جعل المشائخ الذين يمثلونه يقودون تحالفات مع الحوثيين للانتقام من ثورة ٢٠١١م التي اسقطت رئيس الحزب ومؤسسه من السلطة.

ترك صالح للانتقام الذي أدى للفوضى والعنف أن يقوم بمهمة استعادة الثقة فيه كرجل الدولة المهم الذي لا يمكن إزاحته، ولكن ذلك اعتبر على أنه دعم مباشر وغير مباشر للجماعات المسلحة، وهو ما استدعى مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى وضعه على قائمة المعرقلين للانتقال واستصدار عقوبات تقضي بتجميد الأموال والمنع من السفر برفقة القياديين في الحركة الحوثية أبو علي الحاكم وشقيق زعيم الحوثيين عبد الخالق الحوثي، وهما قياديان ميدانيان في جماعة (أنصار الله) الحوثية وقد ساهم الأول في إسقاط عمران ومعسكراتها، وساهم الثاني في إسقاط العاصمة.

كان يمكن ان تساهم حالة الانتقال في إعادة هيكلة المؤتمر من خلال الدعوة لمؤتمر عام للحزب وإيجاد قيادة جديدة ذات علاقة جيدة مع كل الأطراف والشركاء السياسيين داخل وخارج الحزب وعلى المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولكن الصدمة أنه تم إقصاء الأمين العام الدكتور عبد الكريم الإرياني من الحزب وهو أهم القادرين على إدارته انتقالياً ويكسب ثقة ودعم الداخل والخارج بعد قرار فصله إلى جانب فصل نائب الحزب الرئيس هادي، ما أدى إلى تراجع تأثير الحزب محليا وإقليميا ودوليا، وملأت الجماعات المسلحة الفراغات التي تركها في بنية المجتمع القبلي.

المؤسسة العسكرية والسقوط:

لم يشعر العسكريون في اليمن بالإهانة كما هو الآن وهم يرون الميلشيات تسيطر على قرار المؤسسة العسكرية وسلاح وآليات المعسكرات في طول وعرض البلاد، بل لقد أصبحت الميلشيات تمتلك سلاحا يعادل سلاح الدولة وربما يفوقه بعد سيطرة الحوثيين على معسكرات كل المناطق التي يدخلونها .

فقد حصلوا على أسلحة نوعية من اقتحامهم لقيادة المنطقة السادسة (الفرقة أولى مدرع سابقا) والمعسكرات التابعة لها مثل اللواء ٣١٠ في عمران، ومن القيادة المركزية لوزارة الدفاع وهيئة الأركان.

لقد أصبح في يد الحوثيين منذ بدء إسقاطهم لمعسكرات الدولة في هذا العام أكثر من ١٢٠ دبابة من نوع (T55-T62) ، وحوالي ٧٠ مدرعة (BTR – BMB) ، وحوالي ٢٠ مدفع (شيلكا وهاوتزر ذاتي الحركة)، وحوالي ١٠ عربات (كاتيشا) ، وما يقارب من ١٠٠ صاروخ (بين حراري مضاد للطيران وغراد بر-بر)، وأكثر من ١٠٠ مدرعة تحمل رشاشات ثقيلة ومتوسطة، إلى جانب مئات الأطقم العسكرية وعشرات المخازن للذخيرة الحية .

وبعد أنباء عن حصولهم على شحنات صواريخ إيرانية نوعية إلى جانب شحنات سفينة جيهان المحتجزة ، يمكن أن نقول أن الحوثيين أصبحوا يمتلكون حوالي ٧٠% من قدرات الجيش اليمني، فيما هم يحاصرون معسكرات أخرى فيها أسلحة نوعية واستراتيجية مثل الصواريخ بعيدة المدى، ويتحكمون بالمطارات العسكرية بالطائرات الموجودة فيها.

الجيش الوطني يستنزف:

لم يعد هناك جيشا وطنيا بعد ٢١ سبتمبر من العام ٢٠١٤، وكل ألويته في المناطق الشمالية والغربية والتي كانت مرهقة في صراعاتها السابقة مع الحوثيين فيما عرف بالحروب الست سقطت في يد الحوثيين بعد اجتياحهم لقيادة الدفاع المركزية

60 street- Mobile: 00967737887778 - telfax: 009671405298



في العاصمة صنعاء مؤخرًا، وإن كانت هناك وحدات في الشمال لم يتم السيطرة عليها لكنها محاصرة وممنوعة من التحرك.

هناك وحدات في بعض المناطق الوسطى وصل الحوثيون إليها وهي ضعيفة تسيطر على تحركاتها وحدات ما يعرف بالحرس الجمهوري سابقًا، وهناك وحدات في المناطق الشرقية والجنوبية بعيدة عن تحكم الحوثيين، لكنها تتعرض للاستنزاف وقد تنهار جراء الهجمات المستمرة عليها من القاعدة وبعض المحسوبين على الحراك الجنوبي المسلح وبعض المسلحين القبليين.

الجيش الموازي يتفكك:

أنشأ الرئيس السابق علي عبد الله صالح منتصف التسعينيات جيشًا موازيًا للجيش الوطني تحت لافتة الحرس الجمهوري وله عشرات الألوية في مختلف محافظات الجمهورية أهمها المعسكرات المحيطة بصنعاء، وقد تم هيكلة هذه الوحدات وتدريبها وتسليحها وفق خطط أشرف عليها ضباط عرب وغربيون محترفون.

لم تدخل هذه الوحدات في استنزاف وحروب، وشاركت فقط بشكل بسيط في الحرب السادسة أثناء تقدم الحوثيين إلى منطقة بني حشيش في صنعاء والمحيطة بالعاصمة، ولكن الحرب التي خاضتها ضد القبائل الداعمة للثورة الشبابية في ٢٠١١م في مناطق متعددة أهمها أرحب والحصبة، ولد لدى قادتها حالة من الانتقام والعداء، ولذا ظلت معارضة للانتقال وعرقلة بعض قادتها مشروع الهيكلية، لكن الذي دفع بكثير من عناصرها الذين تم ضمهم تحت ما يعرف بقوات الاحتياط الاستراتيجي للتوجه لخيارات دعم الحوثيين ليست أحداث ٢٠١١م فحسب، بل طريقة تعامل الرئيس هادي مع هذه القوات باعتبارها ملكًا للرئيس السابق، فعمد على تفكيك بعض وحداتها، وتهميش بعض قادتها، وسحب امتيازات مالية كثيرة كان قائد هذه الوحدات نجل الرئيس السابق العميد أحمد علي عبد الله صالح يغدق بها عليهم.

تظل وحدات ما كان يعرف بالحرس الجمهوري هي الوحدات العسكرية التي لم تتعرض للانهايار، لكن الإستقطابات فيها اثرت على عقيدتها، فأصبحت متعددة الولاءات بعد اختراق واضح لها من قبل الحوثيين.

ورغم أن ترك قيادات موالية لصالح في الجيش بعض جنود هذه الوحدات تدعم الحوثيين لإسقاط نظام هادي املا بعودة صالح ونجله، إلا ان بعض المحسوبين على هذه الوحدات أصبحوا أكثر ولاء للحوثي من صالح.

كما ان الرئيس هادي خلق ولاءات شخصية له داخل بعض هذه الوحدات، فأصبحت أكثر تشتتًا وبعدا عن العقيدة الوطنية للجيش اليمني وتتنازعها استقطابات الحوثيين وهاذي وصالح.

خارطة العنف المسلح:

تتبلور أحداث العنف في إطار أربع مجموعات مسلحة أهمها:

- ١- حركة انصار الله (الحوثيون): وهي الحركة التي أصبحت تسيطر على مفاصل الدولة وتمتلك اعنى وأقوى أنواع الأسلحة متفوقة على الدولة، وبيدها القدرة على السيطرة أكثر بعد تغلغلها في الدولة ومؤسساتها المخابراتية والأمنية والعسكرية والمدنية وابتلاعها تدريجيا من الداخل. تحصل الحركة على دعم لوجستي وعسكري من إيران وحزب الله، وتتحرك الحركة الحوثية بالتناغم مع القرار السياسي الإيراني ويمتد نفوذها وتتحرك عسكريا أكثر كلما تعرضت إيران وأذرعها في العراق وسوريا لضغوطات إقليمية أو دولية. ومن المتوقع ان تدخل الحركة في دائرة صراع عنيف واستنزاف مفتوح مع المجتمع القبلي الذي بدأ يشعر بخطر تهديد مصالحه جراء استهداف الحوثيين للقبيلة وخلق كيانات وقيادات مجتمعية جديدة، وتكون التطورات الإقليمية لصالح او ضد إيران عاملا مهما لا يمكن إغفاله في بقاء سيطرة الحوثيين خلال العام ٢٠١٥ أو دعم مواجعتهم وسقوطهم.



٢ - تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة وقاعدة الجزيرة العربية):

يشكل اعتماد القاعدة على أعمال فردية غير منظمة من خلال تفجيرات و اغتياالات وهجمات واستهداف المدنيين والعسكريين، المبرر الرئيسي لتمدد الحوثيين وحصول تحالفات سياسية ومجتمعية معهم، كون مثل هذه العمليات تخلف ضحايا مدنيين وأبرياء.

وكلما زاد تمدد الحوثيين وشعور المجتمع المحلي بظلمهم، كلما توسعت حاضنة الانتقام الشعبي حتى ولو من خلال تنظيمات جهادية تحت لائحة الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة وغيره.

كما ان تحركات القاعدة ضد الحوثيين من منطلق طائفي يبرر للحوثيين استخدام التعصب الطائفي لمواجهة المقاومة السياسية والشعبية والعسكرية من المجتمع اليمني، وهو ما يتيح تدخلات إقليمية ودولية في الصراع، قد تؤدي إلى تكرار سيناريوهات سوريا والعراق في اليمن.

تعاني التنظيمات الجهادية والمسلحة من الاختراقات ولذا فمن السهل جدا دفعها لفتح جبهات مع مختلف المكونات المجتمعية والكيانات السياسية وربما الأطراف الإقليمية والدولية، وهذا ما يحقق نفوذا لصالح الحركة الحوثية المسلحة التي ستوسع تحالفاتها حتى إتمام السيطرة على اليمن.

٣ - الحراك الجنوبي المسلح:

يعد الحراك المسلح في الجنوب امتدادا لتداخل الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية، وقد رعت طهران عبر حزب الله هذا الحراك ودربت قادة فيه داخل معسكرات محلية وإقليمية يشرف عليها مقاتلي حزب الله والحرس الثوري الإيراني، وكان هذا الدعم يأتي عبر نائب الرئيس السابق علي سالم البيض الذي أعلن الانفصال في صيف ١٩٩٤م وهزم امام قوات الرئيس صالح قبل أن يغادر إلى منفاه.

يحاول هذا الحراك الحصول على دعم إقليمي من غير إيران ليكمل مسيرة الانفصال، ولكن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتهديدهم باجتياح الجنوب هدأت تحركاتهم بالتوازي مع محاولة سعودية لسحب بساط الحراك الجنوبي من تحت اقدام إيران.

كما ساهمت خطة هادي لاحتواء الحراك في إضعاف فاعليته وتحركاته، ولكن تظل المعسكرات الخاصة به في الضالع ولحج وحضرموت قبيلة موقوتة قد تؤدي إلى حروب وصراعات و عنف يساهم في تشطي الجنوب وليس انفصاله فحسب.

تحاول إيران من خلال مفاوضات مباشرة مع الدولة اليمنية في عمان أن تفرض حكما انتقاليا يكون للرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد دورا فيه، وهو عمليا التمهيد للسيطرة على الجنوب والشمال من خلال قيادات سياسية وقوة عسكرية على الأرض لضمان التحكم الكامل في مضيق باب المنذب.

٤ - القبائل المسلحة:

أصبحت القبائل اليمنية الحلقة الأضعف بين الجماعات المسلحة بعد ان أدى تمزقها وتشردمها ودعم بعض مكوناتها للحركة الحوثية إلى تراجع تأثيرها وانهايار بنييتها المسلحة لصالح جماعات القاعدة والحوثيين.

تحافظ القبيلة على بعض التوازنات داخل البلاد ولكنها تأثرت بالصراعات السياسية سابقا حتى أصبحت أقرب للحالة الحزبية من حالة السلاح، ودعمت التغيير السلمي دون الانجرار للحرب إلا في حالات محدودة، ولكن شعور ها بالتهميش السياسي نقل المعارك بين هذه التيارات إلى داخلها، فتركت فراغا كبيرا في بنية المجتمع ملأته جماعات السلاح.

تحتاج القبيلة لإعادة ترتيب أوراقها فهي والمؤسسة العسكرية مكامن القوة للدولة والمجتمع التي من خلالها يمكن استعادة الدولة وبناء نظام سياسي جديد.

الأحزاب والمنتاح السياسي:

عاشت الأحزاب السياسية اليمنية حالة من انعدام الثقة بما فيها تلك المنضوية تحت تكتل اللقاء المشترك الذي أسس بداية الألفية الجديدة لمعارضة حكم صالح، ورغم انها توافقت في إطار مؤتمر الحوار الوطني على مخرجات تعزز الانتقال السياسي للبلاد، إلا أنها ظلت تنسج تحالفات من تحت الطاولة ضد بعضها البعض في محاولة لإضعاف القوية منها.



وبسبب سياسة حزب الإصلاح الأيوبية تجاه الدولة أثناء وبعد الحالة الثورية في ٢٠١١م، لحقته حالة من الشكوك وأصبح مثار جدل داخليا وخارجيا، وتم اعتباره أنه الكيان الأقوى الذي يمتلك قاعدة نفوذ سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، فتواطأ الجميع محليا وإقليميا مع توجه الحوثيين لاستهداف الحزب وقياداته وأعضائه لضمان حالة استقرار سياسي للحزب ولليمن بعد قصفصعة أضره الناقد، كما تبرر بعض التحليلات، فيما تنفي الأمم المتحدة ومنوبها جمال بن عمر والدول العشر الراحية للانتقال علمها بخطة الحوثيين لإسقاط الدولة.

ترك الإصلاح على ما يبدو قرار مواجهة الحوثيين لأفراده ضمن مكوناتهم المجتمعية وليست الحزبية، ولكن بعد سقوط محافظة عمران وسقوط معسكرات الدولة هناك في أغسطس الفائت، تحرك بشكل تنظيمي باتجاه دعم الرئيس هادي والدولة، وبدا يفكر جديا بتسليح عدد من أعضائه القادرين على القتال لدعم خيارات الدولة إذا ما قررت المواجهة، لكن سرعان ما سحب المسلحين من أعضائه في العاصمة بعد تقدم الحوثيين تجاه معسكراتها دون أي تحرك جدي للجيش في منع الميلشيات من إسقاط الدولة.

يحتاج الإصلاح لسرعة تغيير تكتيكاته واستراتيجيته بعد ان حافظ على أداء الحزب السياسي وأهم من ذلك فهو يحتاج لعقد مؤتمر عام لتغيير قياداته التي نجحت في إدارة الأزمة، وفشلت في استغلال متاحات الثورة والسياسة.

شهد الحزبين الناصري والاشتراكي في مؤتمراتهم المركزية الأخيرة هذا العام تغييرات ملموسة لصالح الشباب، لكن يظل الاشتراكي يعيش حالة المناطقية أكثر من كونه حالة وطنية، بعد أن وضع قيادات الحزب التنظيم في خانة الممثل الوحيد للقضية الجنوبية رغم تراجع شعبيته هناك لصالح جماعات الحراك المؤيد للانفصال.

وإلى جانب ذلك شكل تقارب بعض قادة الحزب مع قادة الحركة الحوثية قبيل سقوط صنعاء حالة من التشكيك في توجهاته الاستراتيجية سابقا، وأصبح ينظر له من منظورين، إما ان يكون هناك سوء تقدير للموقف من قبل قادة الحزب قبل التغيير الأخير، أو أنه يدعم خيارات انفصال الجنوب بهوء.

تظل خيارات السياسة مرهونة باستكمال الانتقال السياسي، وتطبيق مخرجات الحوار الوطني، ووثيقة السلم والشراكة التي وقعتها قادة الأحزاب في نفس يوم سقوط العاصمة، وتظل مرهونة بمدى قبول الحوثيين الذين يسيطرون على الأرض ويفرضون واقعا جديدا تحت قوة السلاح للاندماج في العمل السياسي والتخلي عن العنف، ومالم يحصل ذلك تبقى هذه الأحزاب الكبيرة غير قادرة حتى على منافسة أحزاب نشأت حديثا ويتبناها الحوثيون لتشكيل تحالف حاكم وآخر معارض، بدون الاحتياج لشراكة القوى السياسية ذات التأثير الفعلي.

يظل أيضا المناخ السياسي مرتبطا بعوامل متعددة، أهمها تأثير الصراعات الإقليمية والدولية على البنى الوطنية، ومدى قدرة الدول العشر الداعمة للانتقال والأمم المتحدة، في إرغام المسلحين الحوثيين للقبول بخيارات الديمقراطية بعيدا عن تحقيق أهداف سياسية من خلال العنف والسلاح.

الصراع الإقليمي والدولي:

تشهد اليمن تدخلا سافرا وغير إيجابي من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تعتبر وبشكل علني سيطرة الحوثيين على الدولة اليمنية امتدادا لانتصارات الثورة الإسلامية.

فيما ساهم الدعم الخليجي للثورات المضادة في المنطقة كاستهداف للإسلاميين الذي يعتقد انهم المحرك الرئيسي لها، على إضعاف المقاومة السياسية والشعبية للحركة الحوثية في اليمن.

وقد يؤدي توسع الحوثيين في اليمن إلى اعتباره نفوذا إيرانيا مهددا للأمن القومي الخليجي، فيكون هناك تدخل المضاد بشكل سلبي يؤدي إلى دعم جماعات مسلحة جديدة، مع استمرار حالة انهيار الدولة وهو ما قد يجر اليمن لحرب مناطقية ومذهبية، قد تكون مقدمات لاشتعال المنطقة كلها.



تراقب الدول الكبرى المشاركة في الإشراف على عملية الانتقال السياسي وعلى رأسهم واشنطن الوضع في اليمن بشكل مقلق، خاصة بعد شكوى جماعية لحوالي ١٦ دبلوماسية تؤكد تعرضها لمضايقات من قبل الحوثيين.

ورغم ذلك فإن هناك ذلك تتداخل لديهم الصراعات السياسية بالطائفية، ما يجعلهم ينظرون للحوثيين على أنها حركة مجتمعية صاعدة وإن كانت مسلحة ولكنها قد تعيد التوازن المفقود بفعل سيطرة العسكر والقبيلة.

وينظر للحوثيين من المجتمع الدولي أيضا على أنهم ضرورة لإحداث توازن سياسي مع حزب الإصلاح، وأداة مناسبة لتنظيف الدولة من الفساد والنفوذ الطاعني.

لكن الخطورة في مدى نظرة المجتمع الدولي على أن الحركة الحوثية مناسبة أن تكون أداة لتهديد الخليج النفطي من الجنوب في حال تراجعت أدوات التوازن مع المملكة العربية السعودية والذي يمثلته النفوذ الإيراني في مناطق الشمال في العراق وسوريا ولبنان.

كما ان اليمن قد تكون وسيلة مناسبة للضغط على إيران في تحقيق اتفاقية البرنامج النووي وإنجاح التفاوض، فهذا البلد المسلح شعبه والمعدن تركيبته المجتمعية بالإمكان ان يكون الطعم الذي يشجع إيران على المضي قدما في التصالح مع المجتمع الدولي وإنهاء فوضاها في المنطقة، وبالإمكان أن يتم تحويله إلى مستنقع جديد لإرهاق إيران في حال رفضها واستمرار تعنتها إلى جانب مستنقعات الاستنزاف في سوريا والعراق .

ويلخص أداء المجتمع الدولي في اليمن خلال العام القادم هو نظرته إن كانت الحركة الحوثية أداة أم استراتيجية، فإن كانت أداة فقد نشهد مزيدا من عنف وتمدد وتسلط الحركة، وإن كانت نظرتهم استراتيجية للحركة فهي لن تنفصل عن استراتيجية اليمن وضرورة استقراره ومنع انهياره، وبالتالي الضغط على الحركة للتمدن.

٢٠١٥ عام ثمن سقوط الدولة:

٢٠١٥ سيكون عام دفع ثمن تغييب وإسقاط الدولة في ٢٠١٤م، وكشفت عشرات الوثائق عن تقويض واضح للدولة اليمنية، وانحناء غير مسبق لصانعي القرار السياسي للمليشيات المسلحة، ففي توقيت سيء يعيشه الاقتصاد اليمني يقدم الرئيس ما يقارب من نصف مليون دولار للحوثيين لرعاية احتفال ديني، فيما تتكفل أمانة العاصمة بتقديم دعم مالي كبير لإنجاح الحملة الدعائية للمناسبة ذاتها، إلى جانب فرض الحوثيين جبايات وإتاوات على المواطنين والمزارعين والتجار، في وقت تتوقف كل مشاريع التنمية الخدمية في البلد حتى تلك المدعومة خارجيا.

ومثل ما يريد الحوثيون أن تحقق هذه المناسبة حضورا شعبيا محليا، يراد منها تقديم دليل جديد للخارج على قوتهم وتواجده الشعبي، إلا أن الأهم هي كونها فرصة مواتية لتعزيز القدرات المالية للحركة الحوثية، خاصة في ظل توقف الدعم الإيراني لحزب الله، وتراجع كبير في تمويل الحوثيين بعد تراجع أسعار النفط لأدنى مستوياتها.

العام السابق الذي اختتم بيوم دامي قتل وجرح فيه العشرات، سيكون مؤشرا على العام الجديد ٢٠١٥، فالعملية الإرهابية ضد تجمع مدني في احتفالية دينية دعا إليها الحوثيون في محافظة إب تدق ناقوس الخطر من أن البلد بدأ في الدخول لمرحلة صراعات مختلفة قد ينزلق معها اليمن إلى مستنقع الحرب المناطقية والمذهبية والطائفية، وهي الحروب التي تعطي مبررات للجماعات المسلحة العنيفة التي تفشل في الحصول على نفوذ من خلال أدوات السياسة، للقيام بتغيير خارطة الديموغرافيا من خلال السلاح والعنف للحصول على نفوذ أطول.

إن عدم انزلاق اليمن في حرب أهلية شبيهة بما يحصل في سوريا والعراق، يحكمها سيناريوهات متعددة أولها سيناريو الحل الوطني من الداخل، فقد يكون هناك حلا سياسيا من خلال انتخابات رئاسية لترشيح رئيس مقبول من كل الأطراف بما فيهم الحوثيين، مع ضرورة قبول هذه الحركة التي أصبحت مسيطرة على الوضع بالاندماج في الحالة السياسية وتشكيل تيار حزبي مدني.

السيناريو الثاني يفترض حصول مقاومة شعبية وطنية تعيد للدولة والمؤسسة العسكرية هيبتها، وهذا السيناريو يرى ضرورة تغيير قنوات الجوار الخليجي والمجتمع الدولي تجاه بعض التيارات الشعبية والإسلامية والليبرالية والقومية واليسارية المشاركة في ثورة ١١ فبراير السلمية ٢٠١١م، لأن ذلك التكتل وحده الذي كسب ثقة المجتمع المحلي قبل أن

NO : ()

DATE : 1- 1 - 2015



مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

تزعزعه سلطة الانتقال التي فشلت في تحقيق أهداف ومطالب الشباب.
والإلا ليس امام اليمن إلا السيناريو الثالث وهو الفشل لأن ترك أدوات الصراع تواصل إضعاف الدولة والمجتمع، قد يؤدي
على فراغات تملأها الجماعات الجهادية في مقاومة الحوثيين من خلال حروب دينية ومذهبية وطائفية، قد يدفع البلاد
لمزيد من الانهيار وربما السقوط في مهاوي الحروب الأهلية ومستنقع الفوضى المسلحة.

60 street- Mobile: 00967737887778 - telfax: 009671405298

website : www.abaadstudies.org

Email: info@abaadstudies.org - abaadyemen@gmail.com